الأمم المتحدة

A/57/75 E/2002/57

الجمعية العامة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 May 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

البند ٩٤ من القائمة الأولية*

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٢

نيويورك، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة بما فيها مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام***

* A/57/50/Rev.1.

** E/2002/100.

*** قدمت هذه الوثيقة في وقت متأخر إلى خدمات المؤتمرات بدون إيراد سبب التأخير كما هو مطلوب في الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٠٨ باء التي قررت فيها الجمعية العامة أنه إذا قُدم تقرير في وقت متأخر فينبغي إيراد سبب التأخير في حاشية الوثيقة.

170602 060602 02-37384 (A)
0237384

موجز تنفيذي

سينظر المجلس في هذا التقرير في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢، وستنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. وفي الفرع الأول تحليل لأداء النظام المؤلف من ثلاثة مستويات لمتابعة واستعراض المؤتمرات في العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ ونظرة على الأدوار المحددة للجمعية العامة والمجلس واللجان الفنية في متابعة المؤتمرات. ويتطرق هذا الفرع إلى عملية المتابعة التي بدأها المجلس في ٢٠٠٠-٢٠٠١ لتحسين استعراضات المؤتمرات على الصعيد الحكومي الدولي، ويقدم عناصر لدعم الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين في بحث أنجع السبل للقيام باستعراضات تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في تسعينيات القرن العشرين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي (قرار الجمعية العامة ٥٦/٢١١).

ويبحث الفرع الثاني أهمية التكامل بين متابعة مؤتمر قمة الألفية ومتابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ويتم فيه استعراض دور المجلس واللجان الفنية في هذا الصدد. ويولي اهتمام خاص إلى الحملة العالمية لأهداف التنمية في الألفية.

ويتناول الفرع الثالث آخر التطورات في متابعة المؤتمرات، ولا سيما التحديات التي تواجه في تعميم مراعاة المنظور الجنساني وفي تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. ويبحث التقرير أخيرا في دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز تناسق السياسات في عمليات متابعة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١-٣	٤
أولا -	متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على الصعيد الحكومي الدولي	٤-٢٧	٤
	ألف - الخطوات الممكنة لتحسين استعراض المؤتمرات على الصعيد الحكومي الدولي	٤-٨	٤
	باء - عمل النظام المؤلف من ثلاثة مستويات في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ في استعراض مؤتمرات	٩-٢٠	٥
	١ - الجمعية العامة	١٠	٦
	٢ - دور المجلس في مجال متابعة المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة	١١-١٣	٦
	٣ - اللجان الفنية	١٤-٢٠	٧
	جيم - مشاركة ذوي الصلة من أصحاب المصلحة	٢١-٢٣	٩
	دال - التوصيات	٢٤-٢٧	١٠
ثانيا -	متابعة إعلان الأمم المتحدة للألفية	٢٨-٥٣	١١
	ألف - الجمعية العامة	٢٩-٣١	١١
	باء - المساهمات الممكنة للمجلس ولجانه الوظيفية	٣٢-٤٣	١٢
	جيم - حملة منظومة الأمم المتحدة العالمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	٤٤-٤٧	١٦
	دال - التوصيات	٤٨-٥٣	١٧
ثالثا -	التطورات الأخرى المتصلة بمتابعة المؤتمرات	٥٤-٦٨	١٩
	ألف - النهج الجديد فيما يتعلق بمتابعة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	٥٥-٥٩	١٩
	باء - تحديات خاصة في مجال متابعة المؤتمرات	٦٠-٦٣	٢٠
	١ - تعميم مراعاة المنظور الجنساني	٦٠-٦١	٢٠
	٢ - أقل البلدان نموا	٦٢-٦٣	٢١
	جيم - التطورات الجديدة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل و ''مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد خمس سنوات''	٦٤-٦٦	٢٢
	دال - التوصيات	٦٧-٦٨	٢٣

مقدمة

١ - التزم المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ١٩٩٥ بتعزيز التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة واستعراض تنفيذها. وفي الجزء العام من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠١، أكد المجلس من جديد في قراره ٢١/٢٠٠١ التزامه بمتابعة هذا الهدف.

٢ - وفي القرار ذاته، كرر المجلس أيضا التزامه بمساعدة الجمعية العامة في مسؤولياتها الشاملة في متابعة إعلان الأمم المتحدة للألفية[١] ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها واستعراض تنفيذها. وقرر المجلس تعزيز صلاته مع اللجان الفنية ذات الصلة وغيرها من الهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ المسائل الشاملة وتعزيز الصلات مع الجمعية العامة وذلك بتوجيه اهتمامها إلى مسائل السياسات العامة الشاملة التي قد تبرز نتيجة لهذه المتابعة والتي قد تتطلب أن تنظر فيها الجمعية العامة. وفي هذا السياق ،طلب المجلس إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن تنفيذ القرار ٢١ /٢٠٠١ لكفالة التكامل التام بين استعراض ومتابعة مؤتمر قمة الألفية واستعراض ومتابعة المؤتمرات الرئيسية وغيرها من مؤتمرات القمة.

٣ - وقد أعد هذا التقرير استجابة لهذا الطلب. وهو مقدم أيضا استجابة للقرار ٤٢/٢٠٠١ الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس في عام ٢٠٠٢ عن الحملة العالمية للقضاء على الفقر.

أولا - متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على الصعيد الحكومي الدولي

ألف - الخطوات الممكنة لتحسين استعراض المؤتمرات على الصعيد الحكومي الدولي

٤ - يقدم المجلس إلى منظومة الأمم المتحدة في الاستنتاجات المتفق عليها لعام ١٩٩٥/١[٢] و ٢/٢٠٠٠[٣] والقرارات ذات الصلة، التوجيهات المتعلقة بكيفية ضمان المتابعة المنسقة والمتكاملة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. ويقوم المجلس، سنة بعد أخرى، بتقديم التوجيهات إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة حول العمل معا على نحو منسق في البلدان وعلى الصعيد الحكومي الدولي للمساعدة في تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة.

٥ - وأجرى المجلس في عام ٢٠٠٠، تقييما شاملا للتقدم المحرز في منظومة الأمم المتحدة، عن طريق استعراض المؤتمرات، بالنسبة لتعزيز التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة وشرع في عملية لتحسين استعراض المؤتمرات على الصعيد الحكومي الدولي. وعرض الأمين العام عددا من الخيارات لتحسين استعراض المؤتمرات على الصعيد الحكومي الدولي[٤] وكمتابعة محددة للاستنتاجات المتفق عليها ٢/٢٠٠٠، أعد الأمين العام تقريرا (E/2001/73) نظر فيه المجلس في الجزء العام من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠١. واعتمد المجلس في الجزء نفسه القرار ٢١/٢٠٠١.

٦ - وأوصى المجلس في قراره ٢١/٢٠٠١ بأن تنظر الجمعية العامة في أفضل السبل لتناول مسألة متابعة المؤتمرات على نحو شامل. واستجابة لقرار المجلس ٢١/٢٠٠١، قررت الجمعية العامة في قرارها ٢١١/٥٦، أن تتحرى أفضل السبل لمعالجة استعراضات تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك شكلها ووتيرة انعقادها. وقررت الجمعية العامة أيضا أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والخمسين بندا حول هذا الموضوع، وطلبت إلى الأمين العام أن يتيح لها هذا التقرير.

٧ - وسيأخذ المجلس في الاعتبار التوجيهات المتعلقة بالسياسات العامة التي ستقدمها الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والخمسين. وأثناء إعداد توجيهاتها، وقد ترغب الجمعية في تشجيع المجلس على زيادة تعزيز دوره في متابعة المؤتمرات. ويضطلع المجلس بدور رئيسي في تعزيز نهج متكامل ومنسق إزاء المؤتمرات، ولا سيما أهداف المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وللمجلس أيضا دور رئيسي في الحفاظ على التركيز على تنفيذ أهداف المؤتمرات، التي تعد وسائل هامة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويقوم المجلس بهذا الدور بالتطرق على وجه الخصوص إلى الموضوعات المشتركة بين المؤتمرات.

٨ - وسيواصل المجلس توجيه اهتمام الجمعية العامة إلى العوائق والعقبات، فضلا عن التحديات الجديدة التي تبرزها الاستعراضات والتي تؤثر على التقدم نحو تحقيق أهداف المؤتمرات[٥].

باء - عمل النظام المؤلف من ثلاثة مستويات في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ في استعراض مؤتمرات

٩ - أشار المجلس في قراره ٢٠٠١/٢١، إلى أن الجمعية العامة والمجلس واللجان الفنية ذات الصلة وغيرها من الهيئات في منظومة الأمم المتحدة ستواصل، كل في إطار ولايته، أداء الدور الأساسي في متابعة وتنسيق وتنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وفي إطار هذا النظام الذي تتم فيه المتابعة على ثلاثة مستويات. يقوم المجلس واللجان الفنية بدعم الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيسي للتشاور ووضع السياسات في الأمم المتحدة في النهوض بمسؤولياتها العامة المتعلقة باستعراض وتنفيذ نتائج المؤتمرات.

١ - الجمعية العامة

١٠ - منذ اعتماد إعلان الأمم المتحدة للألفية، دأبت الجمعية العامة، بالإضافة إلى متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، على التركيز بشكل خاص على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية (انظر الفرع ثانيا، ألف، أدناه)[٦]. وترتبط غايات وأهداف إعلان الألفية ارتباطا وثيقا بالأهداف الرئيسية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة. وبذلك، تتيح عملية متابعة مؤتمر قمة الألفية فرصا جديدة لتعزيز الأهداف الرئيسية للمؤتمرات الأخرى، وزيادة الزخم من أجل تنفيذها.

٢ - دور المجلس في مجال متابعة المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة

١١ - يقوم المجلس باستعراض التقدم المحرز في مجال تنفيذ المسائل التي تشترك فيها جميع المؤتمرات خلال الجزء السنوي المتعلق بالتنسيق[٧] كذلك تقوم الأجزاء الرفيعة المستوى السنوية للمجلس، التي تسفر عن إصدار بيانات وزارية، بتقديم التوجيه إلى المجتمع الدولي واللجان الفنية ومنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية المتصلة بمتابعة المؤتمرات[٨]. وقد اختير للجزء الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٢ موضوع ''مساهمة تنمية الموارد البشرية في عملية التنمية، بما في ذلك مجالي الصحة والتعليم''. وبذلك سيكون بوسع المجلس أن يسهم في المناقشة التي ستجري في الجمعية العامة عن معالجة الأمراض المعدية والوقاية منها، التي ستكون أحد مواضيع تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٢ عن متابعة إعلان الأمم المتحدة للألفية.

١٢ - ويركز المجلس أيضا على المسائل المشتركة بين المؤتمرات عندما يقوم باستعراض عمل لجانه الفنية على أساس تقرير الأمين العام الموحد بشأن عمل اللجان الفنية. ويعد هذا التقرير وسيلة لتيسير دور المجلس في تزويد اللجان بالتوجيهات العامة المتعلقة بالسياسات

بالنسبة للأهداف الرئيسية التي تشترك فيها جميع المؤتمرات. ويمكن استخدام هذا التقرير للتأكد من أن جميع اللجان الفنية تسهم إسهاما موضوعيا ومركزا في تحقيق أهداف عامة مثل القضاء على الفقر والتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين.

١٣ - إن متابعة وتنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها ٢/٢٠٠٠ تتطلب التزاما مستمرا من جانب المجلس ولجانه الفنية وكيانات منظومة الأمم المتحدة بالعمل على نحو منسق لتحقيق الأهداف المشتركة بين المؤتمرات والالتزام بالتوجيهات التي تقدمها الجمعية العامة والمجلس (انظر E/2001/73، الفقرات ١٥-٢٣). وسيعمل المجلس على زيادة تعزيز دوره في تشجيع المتابعة المنسقة للمؤتمرات على نحو يتماشى مع التوجهات المحددة في الاستنتاجات المتفق عليها والقرارات المتعلقة بمتابعة المؤتمرات[٩].

٣ - اللجان الفنية

١٤ - شدد المجلس في القرار ٢١/٢٠٠١ على مسؤوليات محددة تضطلع بها اللجان الفنية ذات الصلة وغيرها من الهيئات ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة في استعراض وتقييم التقدم المحرز والدروس المستفادة والمشاكل التي تواجه في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وينبغي للمجلس أن يبقي قيد الاستعراض أي مقترح تتقدم به اللجان الفنية بغية تحسين استعراض المؤتمرات ومؤتمرات القمة.

١٥ - فقد اضطلعت على سبيل المثال لجنة مركز المرأة بمسؤولياتها في متابعتها للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥) عن طريق برنامج عمل متعدد السنوات يغطي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. ويتضمن هذا البرنامج إطار عمل لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين[١٠]، والوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (٢٠٠٠)[١١]، ويرمي البرنامج إلى ضمان تنفيذهما عن طريق مبادرات واستنتاجات أكثر عملية وذات منحى عملي. وستشرع اللجنة عام ٢٠٠٥ في استعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين والوثائق الختامية للدورة الجمعية العامة الاستثنائية، وستتناول التحديات الراهنة والاستراتيجيات التطلعية نحو تقدم النساء والفتيات وتمكينهن.

١٦ - وتخصص لجنة التنمية المستدامة دورتها العاشرة (٢٠٠٢) للاستعراض العشري للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو ١٩٩٢). فقد قررت الجمعية العامة في القرار٥٥/١٩٩ أن تجتمع اللجنة في دورتها العاشرة بوصفها لجنة تحضيرية مفتوحة باب العضوية للاستعراض العشري وتنظيم إطار عمل العملية التحضيرية لهذا الاستعراض. وفي القرار ذاته قررت الجمعية العامة تنظيم الاستعراض العشري على مستوى مؤتمر قمة لإعادة حفز الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة، وتسمية هذا المؤتمر مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وسيعقد مؤتمر القمة في جوهانسبرغ في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ومن بين مسؤوليات اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة: (أ) تحديد الإنجازات الرئيسية والدروس المستفادة من تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[١٢]؛ و (ب) تحديد القيود الرئيسية التي تعرقل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، واقتراح التدابير المحددة زمنيا التي يتعين اتخاذها، والاحتياجات من الدعم المؤسسي والمالي، وتحديد مصادر هذا الدعم؛ و (ج) معالجة التحديات والفرص الجديدة التي نشأت في إطار جدول أعمال القرن ٢١ منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في إطار القرن ٢١؛ و (د) إيجاد السبل الكفيلة بتعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة وتقييم وتحديد دور اللجنة.

١٧ - وتتحمل لجنة التنمية الاجتماعية مسؤولية الاضطلاع بمتابعة وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٩٩٥) ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (٢٠٠٠). وقد سلمت اللجنة عند اتخاذ قرار بشأن برنامج العمل الأول المتعدد السنوات للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ بأن المسائل الجوهرية لمؤتمر قمة التنمية الاجتماعية متشابكة ومتداخلة. واعتمدت اللجنة عام ٢٠٠١

برنامج عمل متعدد السنوات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ صُمّم بغرض تعزيز تعميق النظر في العديد من المواضيع الجوهرية الهامة لمؤتمر قمة التنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية. و لم تُحدّد بالضبط بعد الأساليب التي ستتبعها اللجنة في الاستعراض العشري المزمع القيام به عام ٢٠٠٥. غير أن اللجنة ستنظر في دورتها الثالثة والأربعين المزمع عقدها عام ٢٠٠٥ في ''استعراض مواصلة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين''، بوصفه موضوعا ذا أولوية، وفقا لبرنامج عملها متعدد السنوات. ويمكن أن يؤثّر في الاستعراض العشري الذي تقوم به اللجنة مقرر تتخذه الجمعية العامة أو المجلس بشأن تنسيق تنفيذ ومتابعة جميع مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها. وطلبت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين بصفة خاصة إلى المجلس النظر عن طريق اللجنة في سبل تبادل التجارب والممارسات في التنمية الاجتماعية، بغية مساعدة الدول الأعضاء على استحداث سياسات ترمي إلى النهوض بأهداف قمة التنمية الاجتماعية[١٣].

١٨ - وترصد لجنة السكان والتنمية تحقيق أغراض وأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٤)[١٤]. وأبرز استعراض الخمس سنوات للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل خلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين (١٩٩٩) أن تنفيذ توصيات برنامج العمل حقق نتائج إيجابية غير أن التقدم المحرز بالنسبة إلى بعض البلدان كان محدودا وكما حدثت انتكاسات في بعض الأحيان. واعتمدت الدورة الاستثنائية جملة من الأعمال الأساسية بغية مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[١٥]. ويزمع القيام بالاستعراض والتقييم الخماسيين الثانيين لتنفيذ برنامج العمل في عام ٢٠٠٤. وتجري الأعمال التحضيرية لإعداد تقرير مرحلي يراعي آراء الدول الأعضاء.

١٩ - واعتمدت لجنة حقوق الإنسان خلال دورتها الثامنة والخمسين (٢٠٠٢) القرار ٦٨/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بشأن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب و ما يتصل بذلك من تعصب (ديربان، ٢٠٠١) الذي بحث موضوع ''العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب و ما يتصل بذلك من تعصب'' وتناولت فيه اللجنة مسألة التنفيذ الشامل ومتابعة إعلان ديربان وبرنامج العمل (انظر A/CONF.189/12 (الجزء الأول)، الفصل الأول). وقررت اللجنة من بين جملة أمور: (أ) تشكيل فريق عامل حكومي دولي يعنى بالتنفيذ الفعال لإعلان ومنهاج عمل ديربان، وبإعداد القواعد الدولية المكملة؛ و (ب) تشكيل فريق عامل يتألف من خمسة خبراء مستقلين يُعنى بالأشخاص من ذوي الأصل الأفريقي؛ و (ج) إنشاء صندوق تطوعي بغية توفير موارد إضافية ترمي من بين جملة أمور إلى التنفيذ الفعال لإعلان ومنهاج عمل ديربان؛ ومشاركة الشعوب ذات الأصل الأفريقي وممثلي البلدان النامية والمنظمات غير الحكومية والخبراء في الدورات المفتوحة باب العضوية للفريق العامل المعني بالشعوب ذات الأصل الأفريقي؛ و (د) إدراج بند منفصل في جدول أعمالها يحمل عنوان ''التنفيذ الشامل لإعلان ومنهاج عمل ديربان ومتابعتهما''.

٢٠ - وكما طالبت به الجمعية العامة في الإعلان السياسي (الفقرة ٢٠)[١٦] خلال دورتها الاستثنائية العشرين المخصصة لمكافحة المشكلة العالمية للمخدرات معا (١٩٩٨)، تتلقى لجنة المخدرات تقارير كل سنتين عن الجهود التي تبذلها البلدان لتحقيق المقاصد والأهداف لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨ المتفق عليها خلال الدورة الاستثنائية العشرين. وقدمت اللجنة توجيهات إضافية بشأن إعداد التقارير اللاحقة في قرارها٢/٤٤[١٧]. وقررت اللجنة[١٨] خلال دورتها الخامسة والأربعين المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٢ أن يكون موضوع الجزء الوزاري في عام ٢٠٠٣ هو تقييم التقدم المحرز والصعوبات المصادفة في بلوغ الأهداف والغايات المبينة في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية

العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. وينص القرار أيضا على إصدار بيان وزاري مشترك في ختام الجزء الوزاري يقدّم إلى الجمعية العامة إلى جانب تقرير اللجنة لعام ٢٠٠٣ بشأن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات الواردة في الإعلان السياسي.

جيم – مشاركة ذوي الصلة من أصحاب المصلحة

٢١ – وشدَّد المجلس في الاستنتاجات المتفق عليها ٢/٢٠٠٠ (الفقرة ١٩) على أهمية أن تكون هناك مساهمة من جانب الجهات الناشطة ذات الصلة في المجتمع المدني وذلك عند كل استعراض من استعراضات المؤتمرات. وبالمثل، دعت الجمعية العامة في القرار ١٦٢/٥٥ المعني بمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، إلى تعزيز الشراكة والتعاون مع البرلمانات الوطنية، فضلا عن المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، على النحو المحدد في إعلان الأمم المتحدة للألفية، لكفالة مساهمة هذه الجهات في تنفيذ الإعلان.

٢٢ – ويشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية وغيرهم من أصحاب المصلحة في عمل اللجان الوظيفية. فهم يشاركون، على سبيل المثال، في المناقشات العامة أو الحوارات التفاعلية أو بوصفهم أعضاء أفرقة. من ذلك أن لجنة التنمية الاجتماعية أدرجت خلال دورتها المعقودة عام ٢٠٠٢ جزء حوار بين المنظمات غير الحكومية في إطار موضوعها ذي الأولوية. ومنذ عام ١٩٩٨، تعقد لجنة التنمية المستدامة حوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين خلال دوراتها السنوية. ويجمع الحوار الذي يدوم يومين، بوصفه جزءا لا يتجزأ من الدورة، ممثلين عن مجتمع أصحاب الأعمال والنقابات والسلطات المحلية والمجتمع العلمي والمنظمات غير الحكومية بغية إجراء تبادل للآراء مع الحكومات. وخُطط لحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين كجزء من المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢) وأجري مثل هذه الحوارات بالفعل خلال دورات اللجنة بوصفها لجنة تحضيرية لمؤتمر القمة[١٩]. ونشطت عناصر مختلفة من أصحاب المصلحة نشاطا كبيرا خلال العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي.

٢٣ – ويلزم أن يضمن المجلس أن تشارك أطراف المجتمع المدني، بما فيها المجموعات والشبكات النسائية والقطاع الخاص وغير ذلك من أصحاب المصلحة، مشاركة منتظمة في عمله المتصل بمتابعة المؤتمرات، بما في ذلك متابعة مؤتمر قمة الألفية. ويمكن لجزأي المجلس الرفيع المستوى والتنسيقي أن يشكلا منتدى ممكنا للمشاركة النشطة لذوي الصلة من أصحاب المصلحة. وكان من التطورات الهامة في هذا الصدد الموائد المستديرة المعقودة للتحضير للجزء الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٢ المعني بـ ”مساهمة تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك تنميتها في مجالات الصحة والتربية، في عملية التنمية“ ومساهمة المنظمات غير الحكومية في الجزء خلال السنوات الأخيرة. وينبغي أن يستمر ذلك خلال السنوات القادمة.

دال – التوصيات

٢٤ – قد ترغب الجمعية العامة، عند بحث عمليات الاستعراض الدورية للمؤتمرات، في أن تأخذ في الاعتبار توجيهات المجلس كما وردت في الاستنتاجات المتفق عليها وفي قرار المجلس ٢١/٢٠٠١ وكذلك الخيارات التي اقترحها الأمين العام عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ لتحقيق الكفاءة في استعراض المؤتمرات على الصعيد الحكومي الدولي [٢٠].

٢٥ – وقد ترغب الجمعية العامة أيضا في إعادة تأكيد دور المجلس في العمل على متابعة أهداف المؤتمرات متابعة منسقة ومعالجة المواضيع المشتركة للمؤتمرات بوصفها عنصرا أساسيا في استعراضات المؤتمرات. كذلك قد ترغب الجمعية العامة في زيادة تأكيد دور المجلس في الربط بين متابعة إعلان الأمم المتحدة للألفية ومتابعة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية وغيره من المؤتمرات.

٢٦ - **وينبغي للمجلس أن يبقي قيد الاستعراض أية مقترحات تقدمها اللجان الوظيفية بغية تحسين استعراض المؤتمرات ومؤتمرات القمة.**

٢٧ - **ويلزم أن يكفل المجلس المشاركة المنتظمة لذوي الأدوار في المجتمع المدني والقطاع الخاص وسائر أصحاب المصلحة في عمله المتعلق بمتابعة المؤتمرات.**

ثانيا - متابعة إعلان الأمم المتحدة للألفية

٢٨ - مثلما ورد في تقرير عام ٢٠٠١ الذي قدمه الأمين العام بشان متابعة المؤتمرات، ينبغي أن يتضمن التقييم الشامل للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ مؤتمرات ومؤتمرات قمة الأمم المتحدة الرئيسية المعقودة في التسعينيات واستعراضاتها الخمسية[٢١]. ويلزم إيلاء الاعتبار لطريقة كفالة التناسق الكامل بين عمليات الاستعراض والمتابعة لمؤتمر قمة الألفية والمؤتمرات الأخرى.

ألف - الجمعية العامة

٢٩ - أكدت الجمعية العامة في القرار ١٦٢/٥٥ الحاجة إلى الاحتفاظ على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية بما تبدى في مؤتمر قمة الألفية من إرادة سياسية وزخم بغية ترجمة الالتزامات إلى عمل ملموس، وسلمت بضرورة إيجاد إطار لتنفيذ إعلان الألفية. وفي القرار نفسه كررت الجمعية العامة الدعوة إلى القيام، بصفة منتظمة، بتقييم التقدم المحرز صوب تنفيذ إعلان الألفية وطلبت إلى الأمين العام أن يُعد على وجه السرع ''خطة تفصيلية'' طويلة الأجل لتنفيذ إعلان الألفية داخل منظومة الأمم المتحدة، وأن يقدمها إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين (انظر A/56/326).

٣٠ - وأوصت الجمعية العامة في القرار ٩٥/٥٦ بأن يعتبر الدليل التفصيلي أداة مفيدة تسترشد بها منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ إعلان الألفية، وطلبت إلى الأمين العام أن يقوم، استنادا إلى الدليل الفصلي ووفقا للقرار ١٦٢/٥٥ بإعداد تقرير سنوي وتقرير شامل كل خمس سنوات عن التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء في تنفيذ إعلان الألفية. وطلبت الجمعية العامة أيضا أن تركز التقارير السنوية على المسائل الشاملة لعدة جوانب ولعدة قطاعات، فضلا عن المجالات الرئيسية المبينة في الدليل التفصيلي، وأن تتناول التقارير الشاملة التي تقدم كل خمس سنوات التقدم المحرز صوب تنفيذ جميع الالتزامات المعقودة في إعلان الألفية. وكما اقتُرح في الدليل التفصيلي سيقدم الأمين العام تقارير عن منع نشوب الصراعات المسلحة ومعالجة الأمراض (٢٠٠٢)؛ وعن تمويل التنمية واستراتيجيات التنمية المستدامة (٢٠٠٣)، وعن سد الفجوة الرقمية والحد من الجريمة العابرة للحدود (٢٠٠٤). وستستعرض هذه التقارير التقدم المحرز في تحقيق الالتزامات الواردة في إعلان الألفية وتسلط الضوء على المواضيع المحددة التي تكون ذات أهمية خاصة بالنسبة لسنة معينة (انظر A/56/326، الفقرتان ٣٠٥ و ٣٠٦).

٣١ - ويتضمن الدليل التفصيلي عرضا عاما متكاملا وشاملا للحالة الراهنة ويرسم الخطوط العريضة لاستراتيجيات العمل المحتملة التي صُممت بغية تحقيق الأهداف والالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية. وينتهي الدليل بالإشارة إلى وجوب أن تتكاتف

جهود أسرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والصناديق والوكالات والبرامج، والقطاع الخاص والمجتمع المدني بغية تحقيق الالتزامات الواردة في إعلان الألفية.

باء — المساهمات الممكنة للمجلس ولجانه الوظيفية

٣٢ — يضطلع المجلس في إطار منظومة الأمم المتحدة بدور هام في الإسهام في التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة للألفية. وتمثل الاستراتيجيات والإجراءات والأهداف المفصّلة المحددة في المؤتمرات الوسائل الأساسية لتحقيق أهداف إعلان الألفية. ومساهمة المجلس في الحفاظ على التركيز على هذه الأهداف، وتعزيز تنفيذها المتناسق، وفي معالجة المواضيع المشتركة على الصعيد الحكومي الدولي، وفي الاستراتيجيات الإنمائية القطرية على السواء، هي مسألة أساسية بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فقد وضع إعلان الألفية المجلس أمام تحديات جديدة فيما يتعلق بدوره في تنسيق متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية. وفي الوقت نفسه، يجمع الإعلان بين غايات المؤتمرات على نحو تأليفي موفرا بذلك أداة هامة للمجلس في تحسين تنظيم عمله المتصل بمتابعة المؤتمرات.

٣٣ - وكمساهمة رئيسية منه في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية، سيكون لزاما على المجلس أن يواصل التركيز على المسائل المشتركة بين المؤتمرات، والتي تشمل، على المستوى الرفيع، الأجزاء المتعلقة بالتنسيق والأنشطة التنفيذية في دورته الموضوعية السنوية. وقد يرغب المجلس في كفالة أن تكون المواضيع التي يختارها بغرض النظر فيها في هذه الأجزاء ذات ارتباط واضح بأهداف إعلان الأمم المتحدة للألفية. وبوسع المجلس أن يطلب إلى الأمانات إبراز الروابط مع أهداف الإعلان في تقاريرها المتعلقة بهذه الأجزاء، وأن يحدد ما يستطيع المجلس تقديمه من توصيات إلى الجمعية العامة للمساعدة في متابعة الإعلان. وسيقوم المجلس، على سبيل المثال في جزئه الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٢، المسمى ''مساهمة تنمية الموارد البشرية في عملية التنمية، بما في ذلك مجالي الصحة والتعليم''، بفحص المسائل الأساسية بالنسبة لتحقيق بعض الأهداف الرئيسية لإعلان الألفية.

٣٤ - وفضلا عن ذلك ، يساهم المجلس بعمله المتواصل في مجال المؤشرات الأساسية في تحقيق اتساق عمليات الرصد المتعلقة بمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وبقمة الألفية. وكما اقترح المجلس[٢٢]، تعمل اللجنة الإحصائية كمركز تنسيق حكومي دولي لاستعراض المؤشرات التي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة بالنسبة للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على كافة الأصعدة.

٣٥ - ومن ثم فقد نظرت اللجنة الإحصائية، في دورتها الثالثة والثلاثين، في تقرير الأمين العام بشأن تحقيق اتساق المؤشرات الإنمائية، الذي يركز على الآثار الإحصائية لعملية متابعة إعلان الألفية (E / CN.3/2002/25). وأعربت اللجنة عن اهتمامها بضرورة تحقيق المزيد من اتساق وترشيد المؤشرات من أجل تخفيف عبء إعداد التقارير الواقع على البلدان، لا سيما فيما يتعلق بمجموعة مؤشرات إعلان الأمم المتحدة للألفية التي ظهرت مؤخرا. ووافقت اللجنة على أن تقدم إلى المجلس تقرير أصدقاء رئيس اللجنة الإحصائية عن إجراء تقييم للمؤشرات الإحصائية المنبثقة عن اجتماعات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة (E / CN.3/2002/26). وسيكون معروضا على المجلس أيضا تقرير الأمين العام المرحلي عن المؤشرات الأساسية للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على كافة الأصعدة (E/2002/53).

٣٦ - وجدير بالإشارة أن تقرير أصدقاء رئيس اللجنة الإحصائية قد أوصى، ضمن أشياء أخرى، بأن يُدرك المجلس الحاجة إلى دعم وتنمية القدرة الإحصائية الأساسية في الدول الأعضاء، بما في ذلك الهيكل الإحصائي الأساسي (الفقرة ٣٩)، نظرا إلى أن القدرة على إنتاج معلومات إحصائية متسقة وموثوق بها بشكل مستمر يحتاج إلى قدرة إحصائية مستمرة. وجرى أيضا تأكيد أهمية تقديم الدعم الدولي الفعال إلى البلدان النامية في هذا السياق[٢٣]. وشددت اللجنة على ضرورة ترسيخ جهود بناء القدرات وأنشطة التعاون التقني ذات الصلة داخل الإطار الوطني للسياسات الإنمائية. وكان المجلس قد أكد مجددا، في الفقرة ٣ من قراره ٢٧/٢٠٠٠، أهمية الجهود الوطنية الرامية إلى بناء القدرة الإحصائية في جميع البلدان، عن طريق التدريب في المجال الإحصائي، ضمن أشياء أخرى.

٣٧ - وبجانب اللجنة الإحصائية، يسعى عدد من اللجان الفنية الأخرى إلى تحقيق التكامل بين استعراض ومتابعة قمة الألفية واستعراض ومتابعة المؤتمرات الأخرى. في أعمال هذه اللجان فقد شرعت لجنة وضع المرأة مثلا في بذل جهود لتعزيز الروابط بين متابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين ومتابعة تنفيذ كل من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (٢٠٠٠) وإعلان الألفية. وقد حدد إعلان الألفية، ضمن أهدافه الرئيسية، عدة مجالات ذات أهمية خاصة بالنسبة للمساواة بين الجنسين، هي: القضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، والسلم والأمن، وحقوق الإنسان، والتعليم والصحة. ويحدد منهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة أهدافا وإجراءات استراتيجية تدعم بشكل مباشر تحقيق الأهداف والأغراض المحددة لإعلان الألفية. ويؤكد تقرير الأمين العام عن القضايا المواضيعية المعروضة على لجنة وضع المرأة، الذي قدم إلى اللجنة في دورتها السادسة والأربعين في آذار/مارس ٢٠٠٢، الروابط بين أهداف إعلان الألفية في مجالي القضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين، مع إبراز حقيقة أن الإعلان يعتبر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الوسائل الفعالة لمكافحة الفقر. وباعتمادها للاستنتاجات المتفق عليها بشأن المسألتين المواضيعيتين المعنونتين ''القضاء على الفقر، بما في ذلك عن طريق تمكين المرأة من أداء دورها طوال حياتها، في عالم آخذ في العولمة''و ''الإدارة البيئية والتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية: منظور جنساني''، أضفت اللجنة المزيد من التأكيد على هذه الارتباطات. وتشير الاستنتاجات المتعلقة بالمسألتين كلتيهما إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية وما له من ارتباط خاص بكل مسألة منهما. وسيتيح عمل اللجنة، في عام ٢٠٠٣ المزيد من الفرص للربط بين تنفيذ منهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين وإعلان الألفية، لا سيما في ما يتعلق بإتاحة فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع ومكافحة العنف والتمييز ضد المرأة[٢٤].

٣٨ - وفي دورتها الأربعين، لاحظت لجنة التنمية الاجتماعية على وجه الخصوص، في استنتاجاتها المتفق عليها، بشأن الموضوع ذي الأولوية المعنون ''تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعة''، أن أهداف إعلان الأمم المتحدة للألفية مستنبطة بدرجة كبيرة من الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وفي دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (٢٠٠٠). ولذلك وبرغم أن اللجنة لم تمنح أية ولاية خاصة في تنفيذ نتائج اجتماع قمة الألفية، فإن ترويجها لنتائج مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية يُشكل دعما لتنفيذ أهداف إعلان الألفية. ويُشكل هدف الإعلان (الفقرة ١٢)، وهو تهيئة بيئة مواتية للتنمية والقضاء على الفقر، امتدادا لمفهوم إيجاد بيئة مواتية للتنمية الذي تحدد في مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية. ويوجد في كل من إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية[٢٥] ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة[٢٦]، سرد ضاف للتوصيات التي تحدد ماهية هذه البيئة المواتية وتروج لها، بما في ذلك على وجه الخصوص الموضوع ذو الأولوية المعنون ''تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية''.

٣٩ - وتحقيق هدف القضاء على الفقر هو جزء لا يتجزأ من متابعة لجنة التنمية الاجتماعية لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة. وهدف خفض عدد سكان العالم الذين يعيشون في عوز تام بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، الوارد في إعلان الأمم المتحدة للألفية (الفقرة ١٩)، اعتمدته الجمعية العامة لأول مرة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين[٢٧] وسيكون موضوع اللجنة ذو الأولوية لعام ٢٠٠٦، المعنون ''استعراض عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)''، فرصة مواتية للجنة كي تقيِّم التقدم المحرز تجاه تحقيق هدف القضاء على الفقر الوارد في إعلان الأمم المتحدة للألفية.

٤٠ - ثابرت لجنة التنمية المستدامة، في تنفيذها لبرنامج عملها، منذ مؤتمر القمة للألفية، على السعي إلى تحقيق التوافق بين أنشطتها وبين أهداف ومرامي إعلان الأمم المتحدة للألفية، التي برزت بوضوح شديد أثناء العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وواصلت اللجنة، وهي تأخذ في اعتبارها الفرع ثالثا من إعلان الألفية، إعطاء الأولوية لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٢٨]، ومعالجة جوانب الضعف الخاصة بهذه الدول.

٤١ - وتعكس أهداف منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، بشكل كامل، هدف إعلان الأمم المتحدة للألفية المتعلق بتكثيف الجهود الجماعية لإدارة الغابات بجميع أنواعها وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة (الفقرة ٢٣). وهي ترمي على وجه الخصوص إلى تعزيز إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة، وتعزيز الالتزام السياسي الطويل الأجل بهذه الغاية. وتتمثل إحدى المهام الرئيسية للمنتدى في تنفيذ مقترحات الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات المتعلقة بالإجراءات، والسعي في طلب الالتزام السياسي، وتحقيق المزيد من حشد الموارد الدولية لمساعدة البلدان النامية. ويعكس الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٢، والرسالة الموجهة من منتدى للأمم المتحدة المعني بالغابات إلى المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة (A/CONF.199/PC/8، المرفق) هذه الاتجاهات الاستراتيجية للمنتدى.

٤٢ - وستتاح للمجلس الفرصة، خلال الجزء التنسيقي من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢، للمزيد من التمعن في دوره المتعلق بدعم الجمعية العامة في مجال تحقيق أهداف إعلان الألفية، وذلك في الإطار العام لموضوع تعزيز قدراته[٢٩].

٤٣ - ويمكن إدخال عدد من التحسينات على الوثائق المقدمة إلى الجمعية العامة والمجلس وهيئاتهما الفرعية، والتي تتعلق بمتابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة. وتشمل التقارير المتعلقة بمتابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة في الوقت الراهن ما يلي:

(أ) تقارير تنظر فيها الجمعية العامة وحدها عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية وعن متابعة مؤتمرات بعينها؛

(ب) تقارير ينظر فيها المجلس وحده عن '١' موضوع شامل عن المؤتمرات (الجزء التنسيقي)، و '٢' المتابعة المنسقة للمؤتمرات (الجزء العام)، و '٣' مؤتمرات بعينها (مثل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، أو مؤتمر القمة عن مجتمع المعلومات)، (الجزء العام). وتتناول تقارير اللجان الفنية أيضا متابعة المؤتمرات في مجال مسؤولية كل لجنة؛

(ج) تقارير مواضيعية أو عامة تقدم إلى اللجان الفنية فيما يتعلق بمتابعة مؤتمر أو مؤتمرات في مجال مسؤولية كل لجنة.

وينبغي بذل جهد أكبر لإيجاد بنية أكثر وضوحا للربط بين هذه التقارير وضمان تماثلها من حيث الشكل الذي تُقدم به والنهج الذي يتبع فيها.

جيم - حملة منظومة الأمم المتحدة العالمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٤٤ - في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين، دعت الجمعية العامة المجلس إلى تعزيز المبادرات والإجراءات الجارية والمحددة في نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وفي عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) وفي التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين، وذلك للقيام بحملة عالمية لتحقيق هدف القضاء على الفقر. وقرر المجلس أن يبقي الحملة العالمية للقضاء على الفقر قيد الاستعراض في سياق عمله المتعلق بالمتابعة المنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة[٣٠]. وتضمنت مذكرة الأمانة العامة بشأن الحملة العالمية للقضاء على الفقر (E / 2001/84)، التي قدمت إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠١، اعترافا بالنطاق الواسع للتوصية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، بشأن تنظيم حملة عالمية للقضاء على الفقر. وحددت المذكرة عنصرين عامين يمكن أن يحدد المجلس فيهما عمله بوضوح (الفقرة ٣). وحديثا جدا، اعتمد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية توافق آراء مونتيري (A / CONF.198/11، الفصل الأول، القرار ١، المرفق) الذي يدعم ''قيام الأمم المتحدة بحملة إعلامية عالمية للتعريف بأهداف التنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي، ومن بينها الأهداف الواردة في إعلان الألفية'' (الفقرة ٧١).

٤٥ - ونظرا إلى ما تتمتع به مسألة القضاء على الفقر من مكانة بين أهداف إعلان الألفية، فقد انعقد العزم على مواصلة الحملة العالمية للقضاء على الفقر، بوصفها جزءا لا يتجزأ من حملة عالمية أوسع من أجل الأهداف الإنمائية للألفية. وقد حظي هذا التكامل بدعم قوي من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٢. وقطع العمل التحضيري شوطا كبيرا تجاه إطلاق الحملة العالمية من أجل الأهداف الإنمائية للألفية. ويتولى إدارة الحملة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يرأس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والذي طلب إليه الأمين العام، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أن يعمل ''مديرا للحملة'' من أجل الأهداف الإنمائية للألفية، داخل منظومة الأمم المتحدة.

٤٦ - وستستفيد الحملة، ضمن أشياء أخرى، من التقارير العالمية والقطرية التي تحظى بدعم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة بالأمانة العامة ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على التوالي، وتؤدي إلى تقديم الأمين العام لتقارير سنوية إلى الجمعية العامة عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك ستنظم حملات إعلامية دولية ووطنية. وأخيرا، وبناء على طلب البلدان النامية، ستدعم أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية البلدان في سعيها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وستشارك وكالات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى مشاركة كاملة في هذا العمل، بوصفها عنصرا حيويا في الجهود المستمرة لتعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، من خلال التزام جميع الوكالات بمنظور وجدول أعمال مشتركين ومترابطين.

٤٧ - وقد قامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من جانبها، وكخطوة أولى، بإنشاء فريق عامل سيكون بمثابة المحور للأعمال ذات الصلة المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية. ويرتبط الفريق بأفرقة وشبكات رئيسية أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، كفريق الاتصالات المشترك بين الوكالات مثلا، وسيعمل في تعاون وثيق معها.

دال - التوصيات

٤٨ - **قد يرغب المجلس في الإعراب عن التزامه بإعطاء أعلى أولوية لمسألة دعم الجمعية العامة ومنظومتها بكاملها في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كجزء لا يتجزأ من عمله على متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، وذلك**

من خلال الجزء الرفيع المستوى وجزء الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة المتعلقة بالتعاون الإنمائي الدولي والجزء العام، ضمن أشياء أخرى.

٤٩ - قد يرغب المجلس في أن يفكر في أكثر الطرائق فعالية لربط استعراض عمليات متابعة مؤتمر القمة للألفية وعمليات متابعة المؤتمرات الأخرى، كما قد يرغب في كفالة تحقيق التكامل التام بين هذه العمليات. وفي هذا السياق، قد يرغب المجلس في إعداد مقترحات من أجل كفالة قدر أكبر من الترابط والاتساق بشكل عام بين التقارير التي تُقدم إلى الجمعية العامة والمجلس وهيئاتهما الفرعية بشأن المسائل المتصلة بالمؤتمرات ومؤتمرات القمة.

٥٠ - يمكن للمجلس أن يُشجع الجهود التي تقودها اللجنة الإحصائية من أجل تحقيق الاتساق بين المؤشرات التي تستخدمها الأمم المتحدة للتنفيذ المتكامل والمنسق للمؤتمرات ومؤتمرات القمة. ويمكنه أيضا أن يشجع بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق الاتساق بين مجموعات المؤشرات الإنمائية المختلفة، بما فيها المؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية.

٥١ - ينبغي للمجلس أن يعيد تأكيد ضرورة دعم وتطوير القدرات الإحصائية الأساسية لدى الدول الأعضاء، بما في ذلك الهياكل الإحصائية الأساسية، وأن يحث منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسستا بريتون وودز والمجتمع الدولي، على تعزيز المساعدة الإنمائية من أجل هذا الغرض.

٥٢ - قد يرغب المجلس في تشجيع الجهود التي تبذلها هيئات منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بالحملة العالمية من أجل الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز على القضاء على الفقر، وتوفير المزيد من التوجيه لمساهمات المنظومة على المستويات العالمي والإقليمي والقطري. وقد يرغب المجلس في دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم دعمها لهذه الجهود.

٥٣ - قد يرغب المجلس أيضا في بحث الدور الخاص به في الحملة العالمية من أجل الأهداف الإنمائية للألفية، في سياق دوره المتصل بالمتابعة المنسقة للمؤتمرات ومهامه المتصلة باستعراض السياسات والأنشطة التنفيذية ضمن أشياء أخرى. وقد يرغب المجلس في دعوة الأمانة العامة إلى تقديم تقرير إليه في عام ٢٠٠٣ عن التقدم المحرز في دعم الحملة العالمية من أجل الأهداف الإنمائية للألفية.

ثالثا - التطورات الأخرى المتصلة بمتابعة المؤتمرات

٥٤ - يتيح المؤتمر العالمي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المقرر عقدهما في عام ٢٠٠٢، الفرصة للمجلس كي يؤدي دورا بوصفه منتدى رئيسيا لعمليات متابعة هذه المؤتمرات، وكي يشجع على اتخاذ نهج متكامل بشأن أهداف هذه المؤتمرات وأهداف إعلان الأمم المتحدة للألفية. وتعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن الطفل و ''مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد ٥ سنوات'' في عام ٢٠٠٢ أيضا. وعلاوة على ذلك، يتعين على المجلس أن يتصدى للتحديات التي تبرز فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وبتنفيذ برنامج العمل المتعلق بأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، (A/CONF.191/11).

ألف – النهج الجديد فيما يتعلق بمتابعة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

٥٥ – أنشأ المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية (المنعقد في مونتيري، المكسيك، خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢) آلية لمتابعة نتائجه تختلف عن آليات المؤتمرات السابقة. ودعا توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مونتيري إلى الإفادة من المجلس بشكل أكبر لأغراض متابعة المؤتمر (الفقرة ٦٩). ويتيح ذلك فرصة فريدة للمجلس ليصبح منطلقا عالميا رئيسيا يتيح مساهمة نشطة للشركاء في المسائل المتعلقة بالتنمية، والتمويل، ووضوح السياسات، وفعالية المساعدات، فضلا عن تقوية الأواصر فيما بين المؤسسات ذات العلاقة على المستوى الحكومي الدولي.

٥٦ – ومن العناصر المهمة في هذه العملية اجتماع الربيع الخاص رفيع المستوى بين المجلس ومؤسستي بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ومنذ سنة ١٩٩٨، أمكن من خلال اجتماعات المجلس الخاصة رفيعة المستوى المعقودة مع مؤسستي بريتون وودز إشراك وزراء المالية في حوار مع وزراء الخارجية والتعاون الإنمائي عن الآثار الإنمائية البعيدة المدى للتغيرات الاقتصادية والمالية. وشكّل اجتماع الربيع لهذه السنة، الذي عقد في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، منتدى لتبادل الآراء حول المسائل المتعلقة بمتابعة مؤتمر مونتيري. وستتيح الاجتماعات المقبلة فرصة للمزيد من المعالجة للمسائل المتعلقة بالترابط، والتنسيق، والتعاون بين المجلس ومؤسستي بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، كما هو مبين في توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مونتيري. وينبغي للمجلس أن ينظر في أفضل السبل لتكييف هذه الاجتماعات المشتركة للمضي قدما في تنفيذ هذه المهام بالتعاون الوثيق مع المنظمات المعنية.

٥٧ – وستتيح أنشطة المتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، خلال الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢) فرصة أخرى للمجلس تمكنه من الدفع قدما بمسألة وضوح السياسات في عملية المتابعة للمؤتمرات الرئيسية. وينبغي تبني نهج متوازن داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال تحسين تكامل الدعامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي التأكيد بشكل أكبر على تشجيع الترابط في أعمال الهيئات الحكومية الدولية، وتبني الشراكات، ودعم مشاركة أصحاب المصالح المتعددين. وينبغي أيضا، في هذا المجال، إقامة روابط أمتن بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية الدولية. وينبغي أن ينظر إلى اجتماعات الربيع المشار إليها أعلاه التي تعقد بين المجلس ومؤسستي بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، باعتبارها إحدى الوسائل الرئيسية لتحقيق تعاون أكثر فعالية ونجاعة فيما بين هذه الهيئات، بما في ذلك التشجيع على وضع إطار للتنسيق في مجال التنمية المستدامة.

٥٨ – ومن ثم فإنه ينبغي للمجلس أن ينظر في اتباع طرائق لتعزيز دوره التنسيقي فيما يتعلق بالأبعاد المتعددة القطاعات للتنمية المستدامة، وذلك، على سبيل المثال لا الحصر، من خلال أنشطة أجزائه التنسيقية والإجرائية رفيعة المستوى المتعلقة بجهود الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي الدولي، ومن خلال تعزيز الترابط بين لجانه الفنية التي تعالج الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة، وبصفة أعم، بالمساهمة في أعمال الهيئات التابعة للأمم المتحدة، وتفادي الازدواجية في هذه الأعمال.

٥٩ – وهناك فرصة فريدة أمام المجلس لإقامة روابط بين ترتيبات الرصد المنبثقة عن توافق الآراء المتوصل إليه في مونتيري ونتائج قمة جوهانسبرغ، بالإضافة إلى ما جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وخلال الجزء التنسيقي من دورته الموضوعية لسنة ٢٠٠٢، سيتمكن المجلس أيضا من التفكير في كيفية الترويج لدوره باعتباره المنتدى ذا الأهمية المركزية لعمليات المتابعة.

باء – تحديات خاصة في مجال متابعة المؤتمرات

١ – تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٦٠ – قرر المجلس في قراره ٤١/٢٠٠١، في سياق جهوده الرامية إلى كفالة جعل مراعاة تعميم المنظور الجنساني جزءا أساسيا من جميع أنشطته المتعلقة بمتابعة المؤتمرات، وضع البند الفرعي العادي ''تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة'' تحت بند جدول الأعمال العادي ''التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى''. وفي نفس القرار، قرر المجلس أيضا أن يكرس الجزء المتعلق بالتنسيق من إحدى دوراته الموضوعية المقبلة قبل عام ٢٠٠٥ لاستعراض وتقييم التنفيذ على نطاق المنظومة للاستنتاجات المتفق عليها ٢/١٩٩٧[٣١] للمجلس بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة.

٦١ – ومنذ اعتماد المجلس في سنة ١٩٩٧ للاستنتاجات المتفق عليها ٢/١٩٩٧ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، أمكن تحقيق تقدم مطرد على المستوى الحكومي الدولي، وفي كل الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، في مجال تعزيز دمج الجوانب المتعلقة بالمنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج. ويتم تزويد المجلس سنويا بنتائج تقييم التقدم المحرز على المستوى الحكومي الدولي، لا سيما من طرف اللجان الفنية التابعة للمجلس، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: النهوض بالمرأة''، وذلك في تقرير الأمين العام عن ''متابعة وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين''[٣٢] وتم في الآونة القريبة جدا تزويد لجنة وضع المرأة، من خلال تقرير الأمين العام (E/CN.6/2002/2)، بتقييم لنتائج التقدم المحرز في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة كيانات منظومة الأمم المتحدة. وسيمنح البند الفرعي الموضوع حديثا، المشار إليه في الفقرة ٦٠ أعلاه، الفرصة للمجلس ليقوم بالرصد المنهجي للتقدم المحرز في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني، لا من جانب هيئاته الفرعية فحسب بل أيضا فيما يتعلق بما يقوم به هو نفسه من أعمال، ولزيادة الجهود الرامية لتبيان الجوانب المتعلقة بالمنظور الجنساني بشكل منهجي في مناقشات ونتائج جميع أجزاء المجلس. وسيجعل من اليسير القيام بهذه المهمة ما تمنحه تقارير الأمين العام المعدة لهذه الأجزاء من اهتمام مركز بالجوانب المتعلقة بمراعاة المنظور الجنساني.

٢ – أقل البلدان نموا

٦٢ – فضلا عما سبق، يعالج المجلس التطورات المستجدة فيما يتعلق بمتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا[٣٣]، وفي مقرره ٣٢٠/٢٠٠١ المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، قرر المجلس وضع بند فرعي عادي معنون ''استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا'' تحت بند جدول الأعمال العادي المعنون ''التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة''. وفي نفس المقرر، قرر المجلس أن ينظر، في إحدى دوراته الموضوعية المعقودة قبل عام ٢٠٠٥، في تكريس جزء رفيع المستوى لاستعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، وأن ينظر في وقت لاحق خلال العقد في خيارات أخرى بالنسبة لهذا الاستعراض والتنسيق. وطلب برنامج العمل إلى المجلس أن يضطلع بدور مهم في عملية استعراضه وتنفيذه.

٦٣ – وسينظر الجزء العام من الدورة الموضوعية للمجلس لسنة ٢٠٠٢ في البند الفرعي الجديد المشار إليه أعلاه بشأن استعراض وتنسيق وتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا. ويمكن للمجلس أن يقرر النظر في دورته الموضوعية المقبلة، في الكيفية التي سينظم بها استعراضه بالنسبة لأنشطته المتعلقة بالمتابعة المنسقة لنتائج المؤتمرات. وفضلا عن ذلك، يمكن في السنوات المقبلة أن

يتم من خلال المجلس تحويل تقارير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٢٧ المعنون ''مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا''، الذي سيقدم أولها إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، وذلك بغية إثراء مناقشات المجلس عن هذا البند الفرعي المستحدث. ويمكن للمجلس، في السنوات اللاحقة، أن ينظر في إمكانية تقديم المشورة للأمانة العامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن الإعداد الأمثل للاستعراض السنوي للمجلس، كما هو مطلوب في برنامج العمل (الفقرة ١١١).

جيم – التطورات الجديدة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل و ''مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد خمس سنوات''

٦٤ – ستضطلع دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل (التي ستعقد في نيويورك خلال الفترة من ٨ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢) باستعراض للتقدم المحرز في مجال تحسين الصحة والتعليم، وتوفير الحماية لأطفال العالم، وذلك منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في سنة ١٩٩٠. ويتوقع أن تناقش الجمعية في دورتها الاستثنائية الكيفية التي يسهم بها الاستثمار في الأنشطة المتعلقة بالطفل في تحقيق الاستقرار والسلم العالميين، وفي الالتزام بانتهاج طرائق تحقق تحسين صحة وتعليم الطفل، باعتبار ذلك من الاستراتيجيات الرئيسية في مجال الحد من الفقر. وكخطوة مهمة في متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لسنة ١٩٩٠، سيحدد الاستعراض ما شهده العقد الأخير من إنجازات، وما جابهه من قيود، وسيجدد الالتزام والوعود باتخاذ إجراءات محددة للعقد المقبل.

٦٥ – وفي جهوده المستمرة لتحسين عملية متابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، يمكن للمجلس أن يأخذ في الاعتبار نتائج الدورة الاستثنائية عند استعراض نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة.

٦٦ – وفي الوقت نفسه، سينظر المجلس في مناقشات ونتائج ''مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد خمس سنوات''. وسيعقد هذا المؤتمر في روما خلال الفترة من ١٠ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وسينظر في التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في سنة ١٩٩٦، وسيركز اهتمامه على الطرائق والوسائل التي تكفل الإسراع بهذه العملية. وسيهدف هذا الحدث إلى التأكيد مجددا على الالتزام بإعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي[٣٤] وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وهما الوثيقتان اللتان اعتمدتا في مؤتمر القمة لسنة ١٩٩٦. ويتمثل الغرض الرئيسي من مؤتمر القمة لسنة ٢٠٠٢ في تأمين الالتزام بالأهداف الإنمائية الأساسية للمجتمع الدولي، بما في ذلك الهدف المتمثل في خفض أعداد الجياع في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

دال – التوصيات

٦٧ – قد يرغب المجلس في أن ينظر، بالتشاور مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في السبل والوسائل التي يمكن بها تعزيز قدرته على إيجاد استجابات فعالة على نطاق المنظومة للتحديات المبينة أعلاه.

٦٨ – قد يرغب المجلس في أن يفكر في كيفية تشجيع إقامة روابط بين مناقشاته المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني واستعراض مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، في إطار دوره العام باعتباره المنتدى الرئيسي لتنسيق عمليات متابعة نتائج المؤتمرات.

الحواشي

(١) انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٢) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣ (A/50/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٢٢.

(٣) المرجع نفسه، الملحق رقم ٣ (A/55/3/Rev.1)، الفصل الخامس، الفقرة ٨.

(٤) ترد الخيارات التي عرضها الأمين العام في تقريريه عن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة (انظر E/2000/57، وخاصة الفقرة ٣٣، و E/2001/73). وقد وردت الخيارات التالية في الفقرة ٣٣ من الوثيقة E/2000/57:

(أ) يمكن تنظيم حدث كل ١٠ سنوات لاستعراض المؤتمرات، واحدا تلو الآخر، سواء كانت مؤتمرات دولية أم دورات استثنائية من دورات الجمعية العامة. ومن شأن هذه المناسبات التي تنظم مرة واحدة أن تكون حصيلة نهائية لعملية تحضيرية تشمل اللجان الفنية وسائر الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، وهذه ستتناول القضايا الأساسية، كما أنها تشمل المجلس، الذي سيركز على القضايا الشاملة؛

(ب) تجميع استعراض تنفيذ برامج عمل عديدة من تلك البرامج ذات الصلة الوثيقة بإحدى الدورات الاستثنائية للجمعية العامة أو بمناسبة أخرى. وعلى سبيل المثال، يمكن القيام في وقت واحد باستعراض مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) والمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة والدول الجزرية الصغيرة النامية. وكذلك يمكن الجمع في مناسبة واحدة بين استعراض تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛

(ج) ترتيب عمليات المتابعة بشكل تعاقبي حتى يُعقد مؤتمر استعراضي واحد كل عام. وهذا يعني تحاشي القيام على سبيل المثال باستعراض السنوات العشر لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في نفس اليوم؛

(د) إمكانية القيام في المستقبل باستعراضات وتقييمات كل ٥ سنوات من قبل اللجان الفنية نفسها والمجلس والجمعية العامة، مع الاقتصار على استعراضات كل ١٠ سنوات فيما يتصل بالدورات الاستثنائية للجمعية العامة أو مؤتمراتها. وقد يلاحظ في الواقع أن الممارسة الخاصة بعقد دورات استثنائية للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ المؤتمرات بعد انقضاء ٥ سنوات تعد ممارسة حديثة نسبيا.

وتم التأكيد على الخيارات التالية في الوثيقة E/2001/73:

(أ) مساهمة المجلس في استعراض الأحداث بعد مرور ١٠ سنوات على عقدها والتركيز على نهج متكامل أو متعدد القطاعات في تقييم التقدم المحرز (الفقرة ٦٢ (ب))؛

(ب) الموقع الفريد للمجلس فيما يتعلق بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية ومتابعة إعلان الألفية والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية (الفقرة ٦٢ (ج)).

(ج) إمكانية إن تركز الجمعية العامة على مسائل السياسات العامة وعلى الاتجاهات الجديدة والناشئة (الفقرة ٦٢ (و)).

(٥) انظر الاستنتاجات المتفق عليها ٢/٢٠٠٠، الفقرة ١٠.

(٦) وردت في جدول أعمال الدورة العادية للجمعية العامة بعض البنود المتعلقة بالمتابعة، منها مثلا متابعة جدول أعمال القرن ٢١، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

(٧) كان من بين المواضيع التي تمت مناقشتها في الأجزاء المتعلقة بالتنسيق التي عقدها المجلس منذ عام ١٩٩٦ القضاء على الفقر، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتنمية في أفريقيا. وسيبحث الجزء المتعلق بالتنسيق لعام ٢٠٠٢ المواضيع التالية: ”زيادة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، استنادا إلى إنجازاته الأخيرة، لمساعدته في تحقيق الدور المنوط به في ميثاق الأمم المتحدة على النحو الوارد في إعلان الأمم المتحدة للألفية“.

(٨) تناول الجزء الرفيع المستوى في عام ٢٠٠٠ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، وتناول في عام ٢٠٠١ موضوع التنمية المستدامة في أفريقيا.

(٩) انظر الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٥، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١/٢٠٠١، ولا سيما الاستنتاجات المتفق عليها ٢/٢٠٠٢ الفقرة ١٠ التي تنص على أن:

”يقوم المجلس بمواصلة دوره في معالجة المواضيع الشاملة المشتركة بين المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وسيواصل المجلس علاوة على ذلك تشجيع المتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج المؤتمرات.وسيقوم بصفة خاصة برصد التقدم المحرز نحو تنفيذ الغايات والأهداف الكمية المتفق عليها في المؤتمرات وسيوجه المجلس انتباه الجمعية العامة إلى العقبات والقيود وكذلك إلى التحديات الجديدة التي تحددها الاستعراضات والتي تؤثر في التقدم المحرز نحو بلوغ غايات المؤتمرات“.

(١٠) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١١) قرار الجمعية العامة دإ — ٢/٢٣، المرفق، وقرار الجمعية العامة دإ — ٣/٢٣، المرفق.

(١٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٣) انظر قرار الجمعية العامة دإ — ٢/٢٤، المرفق، الفرع ثالثا، الفقرة ١٠.

(١٤) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٥) قرار الجمعية العامة دإ — ٢/٢١، المرفق.

(١٦) قرار الجمعية العامة دإ — ٢/٢٠، المرفق.

(١٧) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠١، الملحق رقم ٨ (E/2001/28)، الفصل الأول، الفرع جيم.

(١٨) انظر قرار لجنة المخدرات ٧/٤٥ الذي يحمل عنوان ''الأعمال التحضيرية للجزء الوزاري من الدورة السادسة والأربعين للجنة المخدرات، المتعلق بمتابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة''.

(١٩) انظر تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل القرن ٢١ (E/CN.17/2002/PC.2/7)، الفقرات ١٦٥-١٧٢.

(٢٠) انظر الحاشية ٤ أعلاه.

(٢١) للاطلاع على التفاصيل، بما في ذلك التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة والمجلس واللجان الوظيفية فيما يتعلق بمتابعة المؤتمرات، انظر E/2001/73، ولا سيما الفقرات ٢١-٢٤.

(٢٢) انظر قرار المجلس ٢٧/٢٠٠٠ بشأن المؤشرات الأساسية للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على كافة الأصعدة (الفقرة ٨).

(٢٣) للحصول على معلومات تفصيلية عن بناء القدرات الإحصائية، انظر تقرير الأمين العام عن بناء القدرات الإحصائية (E/CN.3./2002/18)، ومذكرة الأمين العام التي أحال بها التقرير السنوي للجنة التوجيهية للشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ٢١) (E/CN.3/2002/19).

(٢٤) إن قضية اللجنة المواضيعية التي موضوعها ''مساهمة المرأة وتمكينها من الوصول إلى وسائط الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتأثير هذه الوسائط واستخدامها كأداة للنهوض بالمرأة وتمكينها من أداء دورها'' ترتبط ارتباطا مباشرا بما ورد في إعلان الألفية من تصميم على كفالة أن تكون فوائد التكنولوجيات الجديدة، خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، متاحة للجميع، وذلك امتثالا للتوصيات الواردة في الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى في دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٠ (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/55/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ١٧). وبالمثل فإن القضية المواضيعية الثانية، وهي قضية ''حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والفتاة، على النحو المحدد في منهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة''، ترتبط ارتباطا مباشرا بما جاء في إعلان الألفية من تصميم على القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤، المرفق).

(٢٥)تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢٦) قرار الجمعية العامة دإ — ٢/٢٤، المرفق.

(٢٧) المرجع نفسه، الفرع ثالثا، الفقرة ٢٥.

(٢٨) تقرير المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل — ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢٩) انظر تقرير الأمين العام (E/2002/62) الذي سيقدم إلى المجلس في الجزء التنسيقي من دورته، المخصص لزيادة تعزيز المجلس، بالاستفادة من منجزاته التي تحققت مؤخرا لمساعدته في القيام بالدور المنوط به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، حسبما ورد في إعلان الأمم المتحدة للألفية.

(٣٠) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/٢٠٠١، الفقرة ١.

(٣١) نظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/52/3/Rev.1)، الفصل الرابع، الفقرة ٤.

(٣٢) انظر، على سبيل المثال، الوثيقة E/2001/78.

(٣٣) للحصول على معلومات مفصلة عن هذه المسألة، انظر تقرير الأمين العام عن آلية المتابعة لتنسيق ورصد واستعراض تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ (A/56/645 و Add.1 و Add.1/Corr.1 و Add.2).

(٣٤) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الجزء الأول (روما، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ١٩٩٧)؛ التذييل.